

الخلافة

[295] طلاقاً ، أو العبد على سيده عتقاً ، ولا بينة مع المدعي ، لزم المدعى عليه

اليمين ، فان حلف وإلا ردت اليمين على المدعي فحلف وحكم له به ، وبه قال الشافعي (1) .
وقال أبو حنيفة : لا تلزم اليمين في هذه الدعاوى بحال (2) . وقال مالك : إذا كان مع المدعي
شاهد واحد ، لزم المدعى عليه اليمين ، وان لم يكن معه شاهد لم يلزم المدعى عليه اليمين
(3) . دليلنا : إجماع الفرقة وأخبارهم (4) . وقوله عليه السلام : (البينة على المدعي
واليمين على المدعى عليه) (5) ولم يفصل . وروي (عن ركانة أتى النبي عليه السلام ، فقال :
اني طلقت امرأتي ألبتة . فقال : ما أردت بالبتة ، فقال : واحدة فقال : ما أردت وأب بها إلا
واحدة) (6) ، فاستحلفه النبي عليه السلام في الطلاق .

(1) الام 6 : 228 ، والهداية 8 : 136 ، والحاوي
الكبير 17 : 146 . (2) الهداية 6 : 162 ، وشرح فتح القدير 6 : 162 ، وتبيين الحقائق 4 : 296 ،
وحلية العلماء 8 : 136 . (3) المدونة الكبرى 5 : 178 . (4) انظر الكافي 7 : 416 ، والتهذيب
6 : 230 حديث 556 و 557 و 561 و 562 . (5) سنن الترمذي 3 : 626 حديث 1341 ، وسنن الدارقطني
4 : 157 حديث 8 ، وترتيب مسند الشافعي 2 : 181 ، والسنن الكبرى 8 : 279 ، وتلخيص الحبير 4 :
208 حديث 2135 ، وكنز العمال 6 : 187 حديث 15283 ، والكافي 7 : 415 حديث 1 - 2 ، والتهذيب
6 : 229 حديث 553 و 554 . (6) سنن أبي داود 2 : 263 حديث 2206 ، سنن الترمذي 3 : 480 حديث
1177 ، وسنن ابن ماجه 1 : 661 حديث 2051 ، وسنن الدارقطني 4 : 34 حديث 91 و 92 ، والمعجم
الكبير للطبراني 5 : 70 حديث 4613 .